

وتتضمن الخطة متوسطة الأجل والسنوية، الخطة الإقليمية والمحلية بصورة تحقق تراكب وتناسق هذه الخطة في إطار الخطة القومية العامة .

مادة ٤ - تحدد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة العامة طويلة الأجل والخطة المتوسطة الأجل والخطة السنوية في إطار الأهداف العامة للدولة وفي ضوء تطور التغيرات الأساسية للاقتصاد القومي خلال سنوات الخطة . وتتحدد هذه الأهداف على مستوى إجمالي الاقتصاد القومي وعلى مستوى القطاعات والأنشطة الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك على المستوى الإقليمي .

مادة ٥ - تكون الخطة أساسا لمشروعات القوانين والقرارات التي تقرها السلطات العامة وتنفذ في إطارها .

ويكون للأحكام الواردة في قانون الخطة الأولوية في التطبيق على أي حكم يرد في قانون آخر .

ويراعى في إعداد الموازنة العامة للدولة الالتزام بأهداف الخطة السنوية .

ولا يجوز تعديل اعتمادات الاستخدامات الاستثمارية الواردة في الموازنة العامة للدولة إلا طبقا للقواعد التي يقرها مجلس الوزراء وبما لا يخل بالأولويات الواردة في الخطة .

مادة ٦ - لا يجوز الارتباط بأية مشروعات أو أعمال خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تمويلها أو تنفيذها بما يخالف الإطار العام المعتمد للخطة .

## الفصل الثاني

في أقسام الخطة ومكوناتها

مادة ٧ - يراعى عند إعداد الخطة تقديرا يلي :

أولا - الإنتاج القومي كماً وقيمة ، إجمالاً وعلى مستوى القطاعات والأنشطة الرئيسية للاقتصاد القومي وموزماً ما بين القطاع العام والقطاع التعاوني والقطاع الخاص ، ومستلزمات تحقيق ذلك الإنتاج والدخل القومي الناتج منه ومكوناته ، على أن يتم التقييم بالأسعار الثابتة لسنة الأساس وبأسعار سنة الخطة .

ثانياً - حجم قوة العمل والعمالة ، وحجم فرص العمل الجديدة مع بيان حجم الأجور ومتوسطها ومعدل نموها وإنتاجية العامل وذلك على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى القطاعات والأنشطة الرئيسية .

## قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣

بشأن إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

## الفصل الأول

في التخطيط الشامل للاقتصاد القومي

مادة ١ - يهدف التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية مصر العربية إلى رفع مستوى المعيشة وتذويب الفوارق بين الطبقات عن طريق زيادة الدخل القومي وتوسيع نطاق الخدمات وصولاً إلى مجتمع الكفاية والعدل ، وذلك وفق مبادئ الميثاق والدستور وبرنامج العمل الوطني .

مادة ٢ - تقوم الخطة القومية الشاملة على المبادئ الآتية :

( ١ ) شمول الخطة ووحدتها بحيث يضمن لها استخدام جميع الموارد الوطنية المسادية والطبيعية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وإنسانية .

( ٢ ) مركزية التخطيط مع ضمان أوسع مشاركة من وحدات الحكم المحلي ومن الوحدات الاقتصادية ومن الجماهير في إعداد الخطة وفي تنفيذها وتحديد مسؤوليات التنفيذ .

( ٣ ) سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه قائضا عن طريق تحمل القطاع العام للمسئولية الرئيسية من خطة التنمية ، وضمان أن يؤدي القطاع الخاص دوره في التنمية في إطار الخطة دون انحراف أو استغلال .

( ٤ ) التوزيع الاقتصادي والإداري والجغرافي لمشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يكفل خلق أقاليم اقتصادية إلى جانب الوحدات الإدارية المحلية .

مادة ٣ - توضع خطة قومية عامة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقسّم هذه الخطة إلى مراحل زمنية متوسطة الأجل وتقسّم هذه بدورها إلى خطط سنوية تفصيلية لتوفر فيها المرونة اللازمة لمواجهة ما يستجد من تطورات خلال منى الخطة .

ثالثا - إجمالى حجم الاستخدامات الاستثمارية اللازمة لتنفيذ المشروعات الجديدة والاحلال والتجديد موزعة بين استثمار عيني وانفاق استثماري ، والتكوين الرأسمالى موزعا بين الاستثمار الثابت والمتغير فى المخزون السلى ، مع بيان استثمارات كل من القطاعات العام والتعاونى والخاص وتوزيعها بين مشروعات مختلف قطاعات وأنشطة الاقتصاد الرئيسية والبرنامج الزمنى لتنفيذها والإنتاج والدخل المقدر منها ، وكذلك التوزيع الإقليمى للاستثمار .

رابعا - معدل نمو وحجم الاستهلاك العائلى موزعا بين الريف والحضر ووفقا للمجموعات السلمية ومقوما بكل من الأسعار الثابتة لسنة الأساس وأسعار سنة الخطة ، وكذلك معدل نمو وحجم الاستهلاك الجماعى الذى يمثل حجم الخدمات العامة .

خامسا - حجم المدخرات المحلية المتاحة للاستثمار على أساس التوازن الاقتصادى القائم فى الخطة ، وكذلك من مختلف الأوعية الإيداعية والموارد الأجنبية المتاحة لتحقيق الأهداف الاستثمارية والحارية للخطة .

سادسا - الصادرات والواردات كما وقيمة والأسعار الثابتة لسنة الأساس وبأسعار سنة الخطة موزعة وفقا للمناطق الجغرافية ودرجة التصنيع والقطاعات المصدرة والمستوردة ، وكذلك المتحصلات والمدفوعات لعوامل الإنتاج المختلفة مع بيان الأرقام القياسية ونسب التبادل مع العالم الخارجى

مادة ٨ - تحدد الخطة اتجاهات وأبعاد التوازن الاقتصادى فيما يتعلق بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ومعدلات نمو القطاعات السلمية والتوزيعية والخدمية ، وكذلك معدل نمو العمالة والأجور والاستهلاك النهائى ومركز ميزان المدفوعات بما يكفل ترابط أهداف الخطة واستمرار نمو الاقتصاد وتطويره بالمعدلات المستهدفة مع المحافظة على المستوى العام للأسعار .

ويجب أن تراعى الخطة إمكانيات التناسق والتعاون مع مختلف الدول العربية .

### الفصل الثالث

#### فى إجراءات وضع الخطة وإقرارها

مادة ٩ - تتولى وزارة التخطيط إعداد مشروع الإطار العام للخطة ، التنمية الطويلة والمتوسطة الأجل فى ضوء الأهداف العامة للدولة ، ويعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء وعلى المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربى ، ثم يحال إلى مجلس الشعب لإقراره . وتصدر بقانون .

مادة ١٠ - ترسل للوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والأجهزة المركزية والوحدات الإقليمية عن طريق الوزراء المختصين إلى وزارتى التخطيط والمالية والاقتصاد والتجارة الخارجية مشروعات خططها التى تحقق الأهداف المحددة لكل قطاع ونشاطه فى ضوء الإطار العام للخطة ، وكذلك مشروعات القطاع التعاونى والقطاع الخاص المقابل لنشاطها مرتبة وفقا للأولويات التى تضمنها وفى شكل خطط بديلة متكاملة ومتناسقة وفى حدود حجم الاستثمارات المخصصة لكل منها .

ويحدد وزير التخطيط مواعيد إرسال مشروعات الخطط الطويلة والمتوسطة الأجل ومستوى التفصيل بها ، أما بالنسبة لمشروعات الخطط السنوية فتلزم كل جهة بتقديمها فى موعد قائمه منتصف يوليو من كل عام .

وتتولى وزارة التخطيط دراسة الخطط المقترحة وتحليل اقتصاديات كل من المشروعات الواردة بها ومراجعة الدراسات المقدمة من جهات التنفيذ ، ويتم اختيار المشروعات التى تثبت صلاحيتها للتنفيذ من الناحية الاقتصادية لإدراجها بالخطة مع بيان مقومات الخطة السنوية على أن يراعى فى إدراج هذه المشروعات التناسق والتكامل بينها بما يحقق أهداف الخطة .

مادة ١١ - لوزير التخطيط أن يشكل بقرار منه وبالتفاق مع جهات التنفيذ لجانا مشتركة من العاملين بالجهاز الإدارى للحكومة والأجهزة المركزية والهيئات العامة والمؤسسات العامة ، تتولى تقديم البيانات والتفارير التى تتطلبها إعداد الخطة أو دراسة بعض المشاكل التخطيطية وبوجه عام القيام بما قد يعهد به إليها وزير التخطيط من أعمال .

مادة ١٢ - يعرض مشروع الخطة السنوية مع مشروع الموازنة العامة للدولة على مجلس الوزراء تمهيدا لإحاله إلى مجلس الشعب قبل ابتداء السنة المالية بشهرين لإقراره ، وتصدر بقانون .

### الفصل الرابع

#### فى تنفيذ الخطة ومتابعتها

مادة ١٣ - تلزم جهات التنفيذ بالإطار المتمد للخطة السنوية وأهدافها والوسائل المحددة بها وأن تقوم بإعداد مشروعات القوانين والقرارات التى تصدرها فى نطاق هذا الإطار .

### الفصل الخامس

#### في مستويات التخطيط

مادة ١٩ - تقوم وزارة التخطيط بعملية التخطيط المركزي التي تمثل في إعداد الخطة القومية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها وبماوتها في ذلك :

(١) على المستوى المركزي للقطاعات والأنشطة الاقتصادية ، هيئات التخطيط أو الوحدات القائمة على التخطيط في الجهاز الإداري للحكومة والهيئات والمؤسسات العامة .

(ب) على المستوى الإقليمي ، هيئات التخطيط الإقليمي التي تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التخطيط .

(ج) على المستوى المحلي ، وحدات التخطيط بالمجالس المحلية .

مادة ٢٠ - يصدر بقرار من رئيس الجمهورية - بناء على عرض وزير التخطيط - تنظيم للهيئات والوحدات القائمة على التخطيط والمشار إليها في المادة السابقة مع بيان الاختصاصات والعلاقات بينها وبين وزارة التخطيط وكذلك العلاقات بين وزارة التخطيط والأجهزة التي تمارس نشاطا متصلا بعملية التخطيط .

### الفصل السادس

#### أحكام عامة

مادة ٢١ - لوزارة التخطيط الحق في الحصول على كافة البيانات السرية اللازمة لإعداد ومتابعة تنفيذ الخطة . ولا تستخدم في غير الأغراض المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٢٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من امتنع عن تقديم البيانات والمعلومات التي تطلبها وزارة التخطيط ، أو عن تقديم تقارير المتابعة الدورية المنصوص عليها في هذا القانون ، وكذلك كل من أخل بسرية هذه البيانات أو المعلومات ، أو أفشى سرا من أسرار الصناعة أو التجارة أو غير ذلك من المعلومات التي يكون قد اطلع عليها بحكم عمله في إعداد أو تنفيذ أو متابعة الخطة .

مادة ٢٣ - يلغى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن التخطيط القومي والمتابعة كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٢٤ - يفسر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر بإذنه الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩٣ ( ١٤ أغسطس سنة ١٩٧٣ )

أنور السادات

مادة ١٤ - على الجهاز الإداري للحكومة والأجهزة المركزية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الإقليمية والمحلية ، كل في حدود اختصاصه تنفيذ مشروعات وبرامج الخطة المعتمدة وفقا للتوقيت الزمني المحدد لها والعمل على تحقيق الأهداف التي تضمنتها بالكامل ، وعلى هذه الجهات بصفة خاصة العمل على :

(١) تنفيذ المشروعات الاستثمارية في حدود التكاليف المقدرة لها وعلى الوجه المحدد في الخطة .

(ب) تحقيق أهداف الإنتاج السلمي والخدمى كما ونوعا مع مراعاة المعدلات الخاصة بمسئزمات الإنتاج وتكاليفها .

(ج) تحقيق أهداف الخطة ، بالنسبة للدخل المحلى وتوزيعه بين عوامل الإنتاج المختلفة وكذلك بالنسبة للعمالة وحجم الأجور وتوسطها وإنتاجية العامل .

(د) ضبط الاستهلاك النهائى في حدود الخطة .

(هـ) تحقيق أهداف الصادرات والواردات الواردة بالخطة .

(و) إصدار القرارات والتنظيمات وإعداد دراسات والتوصيات التي تؤدي إلى قيام القطاع الخاص المقابل لنشاطها بما هو مقدوره في الخطة سواء في الإنتاج أو الاستهلاك أو الادخار أو الاستثمار أو العمالة أو التعامل مع العالم الخارجى .

مادة ١٥ - تلتزم الجهات التي لا تعمل بالنظام المحاسبي الموحد بإسك الدفاتر الحاسبية والسجلات الإحصائية التي تبين المراحل التنفيذية لخطة ومدى التقدم في تحقيق أهدافها .

مادة ١٦ - لوزارة التخطيط - بعد موافقة اللجنة الوزارية المختصة إعادة النظر في الخطوات التنفيذية للخطة السنوية تبعا لتغير الظروف الداخلية والخارجية وبما لا يتخلل بالإطار العام للخطة .

مادة ١٧ - تقدم الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والأجهزة المركزية والوحدات الإقليمية إلى وزير التخطيط تقريرا دوريا كل ثلاثة شهور ، وكذلك كل سنة ، متضمنا سير العمل في تنفيذ الخطة ومدى التقدم في تحقيق أهدافها بما في ذلك نشاط القطاع الخاص الذي يرتبط باختصاصها .

وينظم وزير التخطيط بقرار منه طريقة إعداد التقارير الدورية وكيفية متابعة تنفيذ الخطة .

مادة ١٨ - يقدم وزير التخطيط تقرير المتابعة السنوى إلى مجلس الشعب بعد اعتماده من مجلس الوزراء وفي مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ انتهاء السنة المالية .